

السادة / البورصة المصرية

ادارة الافصاح

تحية طيبة وبعد،،،

ورد بيان من الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن صدور قرار رئيس مجلس ادارة الهيئة رقم (٧٠٧) لسنة ٢٠١٨ وقف الشركة عن مزاوله النشاط وذلك بعد عمل التظلم على القرار الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية ومرفق بيان الهيئة .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير،،،

مسئول الاتصال

محمود مدحت محمود





أمر

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ٤ / ٦ / ٢٠١٨

بشأن وقف نشاط شركة/ العروبة للسهمرة في الأوراق المالية

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية،

وعلى الإنذارين الموجهين لشركة/ العروبة للسهمرة في الأوراق المالية من الهيئة بتاريخ ٢٦ / ١٢ / ٢٠١٧، وللذين يتضمنان مخالفة الشركة لأحكام المواد (٩٠، ٩١، ٩٥، ٢٣٦، ٢٤٣ / ٢، ٢٦٣، ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢، وكذا مخالفة قرار رئيس الهيئة رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧ والمعدل بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٧٧) لسنة ٢٠١٧، بشأن معايير الملاحة المالية للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، وكذا مخالفة المادة (٦) من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٤ بشأن مزاولة شركات السهمرة في الأوراق المالية وأثناء الحفظ لعمليات شراء الأوراق المالية بالهامش، وكذا مخالفة البند (٣-٣-١) من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠٧) لسنة ٢٠١٦ بشأن قواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، وعدم قيام الشركة بإزالة هذه المخالفات بعد انتهاء المدة المحددة بالإنذار.

وعلى المذكرة المعدة من الإدارة المركزية للإلزام.

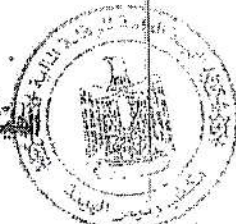
وعلى توصية اللجنة الاستشارية والمعتمدة من رئيس الهيئة بتاريخ ١٣ / ١٠ / ٢٠١٨.

أصدر

مادة (١) وقف شركة/ العروبة للسهمرة في الأوراق المالية عن مزاولة النشاط المرخص لها به لمدة ثلاثين يوماً عملاً لأحكام المادة (٣٠) من قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وذلك لعدم قيامها بإزالة المخالفات المنسوبة إليها والواردة بالإنذارين المؤرخين ٢٦ / ١٢ / ٢٠١٧.

مادة (٢) على الشركة إزالة المخالفات المنسوبة إليها والمبينة بالإنذارين الموجهين لها خلال مدة الوقف وموافاة الهيئة بما يفيد ذلك مؤيداً بالمستندات والإلتزام استكمال السير في إجراءات المادة ٣٠ من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وذلك بإلغاء الترخيص الممنوح للشركة، وعلى الشركة أيضاً مراعاة حقوق المساهم لديها قبل بدء الوقف.

مادة (٣) يسري هذا القرار بعد انتهاء ميعاد التظلم أو اليت فيه، وعلى قطاعات الهيئة والبورصة المصرية وشركة مصر المقاصة للإيداع والتقيد المركزي تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه، وفقاً للمواعيد التي تحددها الهيئة.



رئيس مجلس إدارة
الهيئة العامة للرقابة المالية

د. محمد عمران